

مقدمة العدد:

المجلة المهنية هي مجلة مهنية تصدر عن شركة علي إبراهيم الناصر وشركاؤه محاسبون قانونيون ومستشارون، وفي هذا العدد السادس نستعرض أهم جوانب الالتزام الأمثل فيما يتعلق باستقطاع الضريبة، كما نستعرض في هذا العدد بعض الأخطاء والممارسات المهنية الشائعة والتي من أبرزها عدم استقطاع الضريبة من الخدمات الفنية والاستشارية المقدمة خارج المملكة.

إجراءات الاستقطاع الضريبي الأمثل

يخضع الشخص غير المقيم لضريبة الاستقطاع عن أي دخل متحقق له من مصدر في المملكة، ويكون الشخص المقيم هو المسؤول عن استقطاع الضريبة وتوريدها للهيئة، حيث يعد هو المسؤول عن الالتزام بالضريبة المستقطعة أمام الهيئة. ويتطلب الالتزام بالضريبة المستقطعة عدداً من الإجراءات والخطوات لفرض ضمان الالتزام الضريبي الأمثل، ويمكن تصنيف الخطوات الإرشادية وفقاً لما يلي:

1- قبل التعاقد مع المورد:

من الخطوات اللازمة والمهمة التحقق من الجوانب الضريبية الواردة في العقد المبرم مع المورد، حيث يجب التحقق من وضوح الخدمة المقدمة في العقد المبرم مع المورد وإمكانية تصنيفها ضريبياً بشكل واضح غير ملبس، وكذلك فصل الخدمات التي تتضمن نسب استقطاع متفاوتة لفرض إمكانية الاستقطاع لكل خدمة بشكل مستقل بحسب النسبة المحددة لها. حيث من الأخطاء الشائعة في ذلك صياغة نطاق العمل في اتفاقية التعاقد بصورة لا توضح طبيعة الخدمة بشكل واضح ودقيق والذي قد يترتب عليه عدم إمكانية تحديد الخدمة بشكل واضح عند استقطاع الضريبة لاحقاً، ومن الأخطاء كذلك صياغة نطاق العمل بشكل مجمل متضمناً عدداً من الخدمات المتفاوتة في نسب استقطاعها مما ينتج عنه صعوبة فصل الخدمات عن بعضها عند إجراء الاستقطاع لاحقاً مما قد يترتب عليه الاضطرار للاستقطاع بالنسبة الأعلى. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الإجراءات قد تخضع لاعتبارات نظامية أو تعاقدية أخرى تمنع من التصرف فيها بشكل مطلق إلا أن المطلوب هو محاولة اعتبار الجوانب الضريبية بقدر الإمكان.

2- بعد التعاقد مع المورد:

من الجوانب المهمة بعد الاتفاق مع المورد التحقق من إمكانية الاستفادة من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي المبرمة بين المملكة وبين كثير من حكومات الدول الأخرى، حيث أبرمت المملكة ما يزيد عن (55) اتفاقية ضريبية في هذا الشأن، ويمكن في كثير من الأحوال الاستفادة من اتفاقيات الازدواج الضريبي في تخفيض معدل الاستقطاع أو إلغاءه، مما يعد فرصة لتحقيق الوفر الضريبي وفقاً لهذه الاتفاقيات.

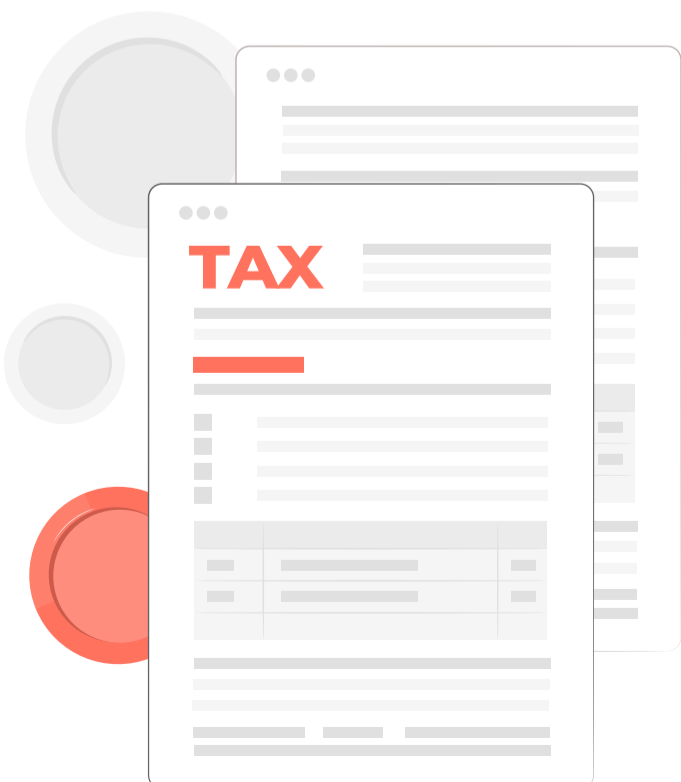
ويتطلب تطبيق أحكام الاتفاقيات الضريبية دراسة المعاملة الجارية والتحقق من دخول أطرافها في نطاق الاتفاقية بالإضافة إلى تحديد طبيعة الخدمة والمعالجة الضريبية لها وفقاً لأحكام الاتفاقية بالإضافة إلى التقدم للهيئة بطلب تطبيق أحكام الاتفاقية وفق المستندات والنماذج المعدة لذلك.

من الواقع العملي يفصل الكثير من المكلفين عن الاستفادة من أحكام الاتفاقيات الضريبية، حيث يقوم المكلفون عادةً باستقطاع الضريبة عن المبالغ المحولة للأشخاص غير المقيمين من غير النظر لأحكام اتفاقيات الازدواج الضريبي ومدى إمكانية الاستفادة منها.

3- عند دفع المبلغ:

تعتبر عملية الدفع هي الواقعة المنشئة للضريبة، وعلى ذلك يتوجب استقطاع الضريبة عند إجراء الدفع لغير المقيم، ومن جوانب التحقق التي يجب مراعاتها عند استقطاع الضريبة ما يلي:

- التحقق من نوع الخدمة ونسبة الضريبة المتوجبة.
- التحقق من المبلغ المستقطع.
- التحقق من توفر المستندات المثبتة لصحة الاستقطاع، مثل فواتير الخدمات، والعقود المبرمة -إن وجدت-

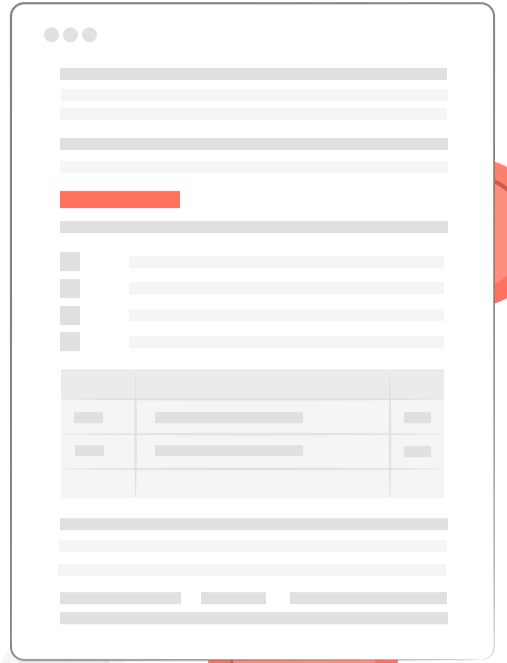


4- بعد دفع المبلغ:

بعد دفع المبلغ لغير المقيم يتم استقطاع الضريبة، وتكون الخطوة اللاحقة لذلك هي تقديم بيان الاستقطاع للهيئة وتوريد الضريبة المستقطعة، ويتوجب في هذه الخطوة التحقق من صحة الفترة الضريبية التي سيتم تقديم بيان الاستقطاع عنها، حيث يتوجب تقديم بيان الاستقطاع وتوريد الضريبة للهيئة خلال العشرة أيام الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم فيه الدفع لغير المقيم.

وجدير بالذكر أن التأخر في توريد الضريبة للهيئة يترتب عليه فرض غرامة بمقدار 1% من الضريبة غير المسددة عن كل 30 يوم تأخير، ويتم حساب أيام التأخر بعد مرور العشرة أيام المحددة لتقديم بيان الاستقطاع.

كما أنه عند تقديم بيان الاستقطاع يجب التحقق من صحة المبالغ المصرح عنها ومطابقتها للمبالغ المدفوعة لغير المقيمين.



أخطاء وممارسات مهنية شائعة



الخطأ الشائع:

عدم فرض ضريبة الاستقطاع على الخدمات الفنية والاستشارية المقدمة خارج المملكة.

الإجراء الصحيح:

يجب استقطاع الضريبة عن الخدمات الفنية والاستشارية المقدمة من شخص غير مقيم حتى وإن قدمت الخدمة في الخارج.

مثال على ذلك:

لا تقوم بعض المنشآت باستقطاع الضريبة عن جميع الخدمات التي تقدم خارج المملكة بما في ذلك الخدمات الفنية والاستشارية، وهذا إجراء غير صحيح حيث أن الخدمات الفنية والاستشارية يتم استقطاع الضريبة عنها حتى لو تم تقديمها خارج المملكة في الحالات التي تكون الخدمة مقدمة لشخص مقيم في المملكة أو تكون الخدمة مرتبطة بنشاط يمارس في المملكة وذلك وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لضريبة الدخل.

ممارسة شائعة:

عدم الأخذ في الاعتبار تضمين التكاليف الأخرى المرتبطة بشراء وتجهيز الأصل لقيمة الأصل عند تسجيله في دفاتر المنشأة.

الإجراء الأمثل:

يتعين إضافة التكاليف التي تجعل الأصل صالحاً وجاهزاً للاستخدام إلى تكلفة شراء الأصل وتسجيل قيمة الأصل بالإضافة إلى هذه التكاليف في حساب الأصول الثابتة.

مثال على ذلك:

قامت منشأة بشراء آلة بقيمة (1,000,000) ريال وتضمنت الفاتورة الصادرة من المورد مبلغ (50,000) ريال تكلفة تركيب وتشغيل الآلة، وعند تسجيل الفاتورة قام محاسب المنشأة بتسجيل مبلغ (1,000,000) ريال في حساب الأصول الثابتة وتسجيل مبلغ (50,000) ريال في حساب المصروفات، وهذا إجراء خاطئ حيث يتعين تسجيل مبلغ (1,050,000) ريال كأصول ثابتة، وذلك وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة 16 (IAS 16) والذي أوضح أن تكلفة الأصل هي عبارة عن جميع التكاليف اللازمة لتجهيزه إلى حالة صالحة للعمل للاستخدام المقصود منه، ولا يشمل فقط سعر الشراء الأصلي ولكن أيضاً تكاليف إعداد الموقع والتسليم والمناولة والتركيب والرسوم المهنية ذات الصلة للمهندسين المعماريين والمهندسين والتكلفة المقدرة لتفكيك وإزالة الأصل وترميم الموقع.

